مصداقية التناول الإعلامى لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقته بتشكيل اتجاه الجمهور المصرى نحو أداء الحكومة

د. هشام رشدى خيرالله *

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصداقية التناول الإعلامى لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقته بتشكيل اتجاه الجمهور المصرى نحو أداء الحكومة وذلك من خلال التعرف على حجم تعرض الجمهور للمواد التحريرية المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، وكذلك التعرف على مدى مصداقية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن هذه القضايا، وتنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وفى إطارها استخدم الباحث منهج المسح، واستخدم فى ذلك الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من الجمهور المصرى قوامها (900) مفردة من محافظة المنوفية والقاهرة والمنيا. وقد توصلت الدراسة إلى أنه تزداد درجة معرفة الجمهور بقضايا الفساد الإدارى كلما زاد تعرضهم لمواقع الصحف الإلكترونية، كما أشارت إلى أنه كلما زادت ثقة الجمهور بصدق وموضوعية الصحف الإلكترونية فى تناولها لقضايا الفساد الإدارى تزداد درجة التعرض لمثل هذه المضامين ومن ثم تؤثر على اتجاهاتهم الايجابية نحو أداء الحكومة، كما أثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اتجاهات المبحوثين نحو أداء الحكومة تبعا لاختلاف المتغيرات الديموجرافية فيما عد متغير السن فقد ثبت أنه يزداد الاتجاه الايجابى نحو اداء الحكومة بزيادة السن.

* مدرس بقسم الإعلام التربوى بكلية التربية النوعية- جامعة المنوفية

The credibility of the media handling of the issues of administrative corruption through the websites of electronic newspapers and its relationship to shaping the direction of the Egyptian public towards the performance of the government

The study aimed at identifying the credibility of the media handling of administrative corruption issues through the websites of the electronic newspapers and its relation to shaping the direction of the Egyptian public towards the performance of the government by identifying the public exposure to editorial materials related to administrative issues through electronic newspaper websites, As a source of information on these issues. This study belongs to the descriptive studies. In this framework, the researcher used the survey methodology. The questionnaire was used as a tool for collecting the required data. The study was applied to a random sample of the Egyptian public Strong (900) Single from Menoufia, Cairo and Minya Governorate. The study found that the degree of public knowledge about administrative corruption increases as they become more exposed to the websites of e-newspapers. She also pointed out that the greater the public's confidence in the truthfulness and objectivity of e-newspapers in dealing with administrative corruption issues, the greater the degree of exposure to these contents and thus affect their positive attitudes towards performance. The study also showed that there is no statistically significant difference between the average scores of the respondents on the trend of the respondents towards the performance of the government according to the different demographic variables in the age variable. Dah age.

مقدمة:

لقد مر المجتمع المصرى والعربى والدولى خلال السنوات القليلة الماضية بأحداث واضطرابات متعددة أحدثت تغيرات مجتمعية وسياسية، وأصبح الإعلام فى هذه الأحداث محركاً أساسيا للأحداث سواء كان متفقاً معها أو فى حالة إختلاف مما أثر فى حركة الرأى العام وتوجهاته نحو البناء والتنمية فى ضوء إتباع الإعلام لمبدأ المهنية والالتزام بالأخلاقيات والتشريعات أو فى ضوء ابتعاده عن ذلك وإتباعه لتقديم معلومات غير دقيقة، ومزيفة مما أدى إلى ارتباك المشهد المجتمعى العام.

فتزايد الصراعات الاجتماعية, وتعدد القضايا والمشكلات القومية ذات الطابع الجماهيرى ـ التى ترتبط بمصالح أغلبية أفراد المجتمع – أصبح يطرح أعباءً إضافية على الدور الإعلامى، خاصة مع تصاعد الاعتماد على الإعلام كأحد الأدوات الأساسية فى الإعداد والتنفيذ وصناعة القرارات فى مجال القضايا الاجتماعية. (1) وتمثل قضايا الفساد أحدى المشكلات الرئيسية التى تواجهها مصر, وأصبحت تتصدر القضايا القومية المهمة نظراً لتشابك خيوطها مع كثير من القضايا الأخرى, وتفاقمها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل, الأمر الذى يهدد مسيرة ومستقبل المجتمع(2), وقد تفاقمت مشكلة الفساد مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين إلى أعلى درجة, وفرضت تلك القضايا نفسها بقوة على أجندة الصحف والجمهور, وأصبحت تحظى بمعدلات متابعة عالية, كما أشار فى هذا الصدد تقرير منظمة الشفافية الدولى لعام 2010، والذى أشار إلى تراجع مصر فى معدل الشفافية إلى الترتيب 111 بين 180 دولة, وهو ما يشير إلى زيادة معدل الفساد فى مصر كل عام عن سابقه.

ولما كان دور وسائل الاتصال فى المجتمع الحديث لا يمكن تجاهله أو الإقلال من أهميته فقد أصبح من الضرورى البحث عن أفضل السبل للاستفادة من الطاقات الهائلة التى تملكها هذه الوسائل فى توجيه اهتمامات الجمهور تجاه القضايا المختلفة(3) خاصة قضايا الفساد. كما أن وسائل الإعلام اليوم أصبحت مراقب لأعمال الحكومة وأداءاتها المختلفة ومن ثم تستطيع وسائل الإعلام تشكيل اتجاه الجمهور نحو أداء الحكومة.

وقد شهدت مصر بعد الثورة تحولاً جذرياً فى أداء وسائل الإعلام وذلك باتجاه الشفافية والمصداقية، حيث أصبحت وسائل الإعلام تتناول الأحداث بشكل مختلف، ورغم هذا التحول الكبير الذى شهده الإعلام بعد الثورة إلا أن هذا لم يمنع من الحديث عن المصداقية فى وسائل الإعلام، وربما كان التركيز أكثر على مدى توافر المصداقية فى وسائل الإعلام الرسمية، خاصة أن الإعلام الرسمى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنظام السابق، وكان المعبر عن هذا النظام والداعم له والداعى لفكره وتوجهه ومدافعاً عنه ضد أى نقد، كما أن نمط الملكية فى وسائل الإعلام الرسمية كان له تأثير على الجوانب المالية والإدارية التى ربما وصلت بها إلى حد الترهل والانهيار فى

بعض الأحيان، وانهالت الخسائر المالية على هذه المؤسسات الرسمية، وقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن وسائل الإعلام الرسمية تعانى الكثير من الخلل المالى والإدارى نتيجة الخسائر الجسيمة لدى بعضها، ونتيجة البطالة المقنعة بين العاملين داخل هذه المؤسسات، حيث يشير الواقع إلى اكتظاظ المؤسسات الإعلامية الرسمية بالعديد من الإعلاميين وغيرهم دون عمل حقيقى يمارسونه، كما أنها تعانى من ضعف التدريب وعدم القدرة على توظيف الإمكانات البشرية والمادية، واستمرار نمط الإدارة القديمة وعدم الاعتماد على الأنظمة الحديثة فى الإدارة .

وقد أحدث ظهور الصحف الإلكترونية على الإنترنت تغيرًا فى طبيعة الشكل والمحتوى الصحفى، ومن هنا تغير أسلوب نقل المعلومات عبر الصحيفة، بحيث تقدم المعلومة بطريقة بصرية بدلاً من الاكتفاء بالاعتماد على النصوص اللفظية، مع تأكيد فاعلية الصور كأدوات اتصال بعين القارئ، أدوات تخبر بأجزاء من القصص الإخبارية التى تقرؤها وتبين مدى واقعيتها وتأثيرها من خلال الرؤى المتضمنة فى هذه الصور(4)، وكما تتغير اتجاهات مخاطبة الجماهير صحفياً، تغيرت طبيعة القراء (5), حيث يفترض بعض أنصار نظرية التلقى أن هناك تصنيفات عديدة للقراء من بينها القارئ الضمنى الذى يسهم أحياناً بتصوراته الذهنية عما يقرؤه وبخبرته المعرفية ملء الفجوات فى النص أو الخبر الذى يقرؤه (6)، ولذا فمن المحتمل ان يكون نشر قضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية مصدراً لمعرفة الجمهور لمثل هذه القضايا وفى الوقت ذاته يعد الجمهور مصدراً للصحف بشأن القضايا ذاتها، ومن ثم فقد عمد الباحث إلى التعرف على مدى تأثير تعرض الجمهور لمثل هذه القضايا على اتجاهاتهم نحو اداء الحكومة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد المشكلة البحثية بناءً على الملاحظة أولاً، حيث لاحظ الباحث أن وسائل الإعلام المصرية عامة فى الآونة الأخيرة تسلط الضوء على الأحداث الجارية فى المجتمع من بينها قضايا الفساد ومشكلاته سواء ارتبط ذلك بالمجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .. أو غيرها, كما يمكن تحديد المشكلة البحثية أيضاً من خلال الدراسات السابقة, حيث لاحظ الباحث أن هناك نقصاً واضحاً فى الدراسات التى تتناول دور الإعلام فى معالجة قضايا الفساد الإدارى بشكل عام, ودور الصحافة الإلكترونية بصفة خاصة, حيث تفتقر المكتبات العربية إلى هذه النوعية من الدراسات على الرغم من خطورة ظاهرة الفساد الإدارى وما تشكله من آثار مدمرة على مسيرة المجتمع, وتزداد أهمية تناول هذه المشكلة البحثية فى ضوء هامش الحرية المتزايد الذى تتمتع به وسائل الإعلام المصرية فى الآونة الأخيرة فى ضوء سياسات الإصلاح, مما أعطى وسائل الإعلام الجرأة والشجاعة فى التطرق لعديد من قضايا الفساد الإدارى فى معالجاتها المختلفة, ونجد الاهتمام المتزايد من جانب الصحف الورقية منها والإلكترونية بمعالجة قضايا المجتمع المصرى مما يعكس الشق المرتبط

بموضوعات الفساد الإدارى المختلفة على كافة المجالات والمستويات .. ويتطلب ذلك دراسة مصداقية المضمون الذى تقدمه الصحف الإلكترونية لقضايا الفساد الإدارى وبحثه فى المجالات المختلفة، بالإضافة إلى تحليل التأثير التى يتركه هذا التناول على الجمهور تجاه أداء الحكومة, وقد يدعم إحساس الباحث بمشكلة الدراسة أيضاً نتائج الدراسة الاستطلاعية التى أجراها على عينة محدودة من الصحف المصرية الإلكترونية، وكذلك الدراسة الاستطلاعية التى أجراها على عينة من الجمهور المصرى، والتى أعطت نتائج علمية تبين مدى اهتمام الصحف الإلكترونية بتناول قضايا الفساد الإدارى وزيادة معدلات النشر الصحفى لهذه النوعية من القضايا, إلى جانب اعتماد الجمهور المصرى على الصحف الإلكترونية فى استقاء معلوماته عن قضايا الفساد الإدارى على الرغم من وجود تباين بين صحف الدراسة وبعضها فى طريقة وحجم التناول, وكذلك تباين حجم ودوافع تعرض الجمهور المصرى لكل من تلك الصحف, كما أن هذه القضايا قد يكون لها تأثير على تشكيل اتجاه الجمهور نحو اداء الحكومة, ومن ثم يمكننا بلورة مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤل التالى:

ما مدى مصداقية التناول الإعلامى لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقته بتشكيل اتجاه الجمهور المصرى نحو أداء الحكومة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من خلال:

1- تكتسب هذه الدراسة أهمية آنية من الاهتمام العام على كافة المستويات داخل المجتمع المصرى بتقييم الأداء الحكومى بعد 30 يونيو باعتبارها قضايا ملحة وآنية ضمن أجندة هذا المجتمع.
2- ضرورة معرفة رجع الصدى فى مجال الإعلام، فمعرفة ردود الأفعال تجاه ما يقدم خلال مواقع الصحف الإلكترونية مهم للمخططين وصانعى القرار لتعديل الرسائل أو جعلها تتوافق مع الجمهور المتلقي.
3- تنبع أهمية الدراسة من تناولها لوسيلة إعلامية هامة وهي الصحف الإلكترونية التي لها دورٌ واضح في التغير السياسي والاجتماعي، كما أنها أتاحت للفرد العادي فرصة أن يصبح صحفيًا وكاتبًا ومنتجًا للمعلومات لا مستهلكًا لها فحسب، وتمكينه من إسماع صوته إلى الآخرين متجاوزًا كل قيود وعوائق استخدام وسائل الإعلام التقليدية.
4- أدت التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور نوعية جديدة من أشكال الفساد الإدارى والانحراف, وأصبحت تمثل مصدراً رئيسياً للموضوعات الصحفية فى الصحف المصرية الإلكترونية, كما تمثل هذه القضايا بؤرة اهتمام جميع قطاعات المجتمع فى الفترة الراهنة.
5- التأثير البالغ لقضايا الفساد الإدارى على الاقتصاد القومى, ومناخ الاستقرار والاستثمار فى الرأى العام وإثارة مشاعر عدم الرضا والإحباط واستشراء الانحراف فى المجتمع مما ينعكس سلبياً على الأداء العام وعلى اهتزاز منظومة القيم, وبالتالى تعطل مسيرة التنمية وبرنامج الإصلاح واتجاه الرأى العام نحو اداء الحكومة.

6- أهمية الوعي السياسي التي تُحتمها ظروفنا القومية والدولية حيث يمكن المواطن من التعرف على حقوقه وواجباته السياسية، فالوعي السياسي يجعل الفرد على درجة عالية من المعرفة السياسية، كما يكسبه القيم السياسية الإيجابية، ويدفعه إلى المشاركة الفعالة في العملية السياسية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى مصداقية التناول الإعلامى لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقته بتشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحو أداء الحكومة وذلك من خلال:

1- التعرف على حجم تعرض الجمهور المصرى للإنترنت.

2- التعرف على حجم تعرض الجمهور المصرى لمواقع الصحف الإلكترونية.

3- التعرف على حجم تعرض الجمهور المصرى لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

4- التعرف على حجم اهتمام الجمهور المصرى بمتابعة قضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

5- رصد مستوى معرفة الجمهور المصرى بقضايا الفساد الإدارى فى مصر.

6- قياس مدى مصداقية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى لدى الجمهور المصرى.

7- تقييم مدى تأثير المتغيرات الديموجرافية على مستويات تعرض الجمهور المصرى لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

8- تقييم مدى تأثير المتغيرات الديموجرافية على مستوى اتجاه الجمهور المصرى نحو أداء الحكومة.

مدخل مفاهيمى للدراسة:

- **قضايا الفساد الإدارى** : يطلق علماء الإدارة على هذا النوع من الفساد، الفساد البيروقراطى أو المؤسسى أى الفساد فى أجهزة الحكومة ومكاتبها، بما فى ذلك المؤسسات والمشروعات العامة، وهم يحللون الفساد عادة باعتباره إساءة استخدام الموارد العامة أو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق نفع شخصى خلافاً للقواعد المعمول بها[7]، والفساد الإدارى يعنى مخالفة القواعد القانونية بارتكاب سلوك مخالف لها من قبل الموظف العام أو باستغلاله لموقعه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المنحرفة، وهو الفساد الذى ينشأ بسبب سوء التخطيط ، وتغليب المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة[8]، وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد الإدارى بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ، ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع ورشاوى المسئولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين، ولكنه يستبعد الرشاوى التى تحدث فيما بين القطاع الخاص [9]، وهو النوع الغالب حدوثه والذى يلقى الاهتمام من جهة القوانين والاتفاقيات الدولية[10]، ويعتبر الفساد الإدارى من المشكلات الهامة التى تعوق التنمية بالدول النامية[11]، كما تعرقل أداء المسئوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالى تشكل منظومة

تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير فى عملية النداء والتقدم للمجتمع[12]، ويرى السيد شتا 1999 أن الفساد الإدارى هو استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصى أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة اجتماعية أو طبقة ما بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقى، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكًا للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية فى التعامل، ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانونى من ناحية أخرى[13]، ويعرفه أحمد رشيد 1976 بأنه تصرف وسلوك وظيفى سئ فاسد ، خلاف الإصلاح ، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية[14]، ويشير روبرت تلمان R.Telman إلى أنه الفساد الذى يسود فى بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً ، وتتم معظم معاملاته فى سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوى المؤهلات والخبرات .. وما إلى ذلك[15] ، بينما يرى جوزيف ناى Joseph Nye أن الفساد الإدارى هو سلوك مخالف للواجب الرسمى بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة، والاستفادة المادية أو استغلال المركز، ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصى، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين فى مركز محترم ، وكذلك يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانونى للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة[16]، ومن أهم الخصائص المميزة للفساد الإدارى أنه يتخذ أشكالاً وعناصر متعددة يصعب الإحاطة بها والتصدى لها، كالرشوة، والاختلاس، والتزوير، والابتزاز، وكذا سوء الاستخدام الواضح للأموال العامة من أجل كسب شخصى أو تحقيق أهداف خاصة، وكذلك المحسوبية، والمحاباة، والتغاضي عن أنشطة غير قانونية، وسوء استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب، شخصية [17]. ومن أهم أسباب الفساد الإداري استمرار اصحاب المناصب الإدارية والحكومية في مراكزهم لفترات طويلة، تغافل الجهات الرقابية العامة عن الصفقات الكبيرة، عدم وجود نية صارمة من الحكومات السابقة لمحاربة الفساد، الإدارة البيروقراطية والمركزية وعدم المشاركة في الإدارة، أسباب اجتماعية لها علاقة بالقيم والأعراف والتقاليد، أسباب سياسية أهمها تقليد مؤسسات المجتمع المدني وعدم فعالية السلطة التشريعية وعدم فعالية السلطة الاعلامية، الأشخاص الفاسدون الذين ينقلون الوباء أينما انتقلوا، الثقافة السائدة المشجعة على الفساد فى المؤسسات، تمتع البعض بحصانات تجعلهم بمنأى عن المحاسبة، ضعف دور الصحافة والإعلام في كشف المفسدين والفاسدين، اقتصار المحاسبة على صغار الموظفين دون الكبار، عدم تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة، عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، عدم العدالة في توزيع الثروة والدخول[18].

- **مواقع الصحف الإلكترونية:** ويعرفها الباحث بأنها نوع من أنوع الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني ـ الإنترنت وشبكات المعلومات والاتصالات الأخرى ـ تستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة

مضافا إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني بطريقة فورية.

- **أداء الحكومة**: يعرف إجرائيا فى هذه الدراسة – بأنه معيار تضع الحكومة في إطاره أهدافها المرحلية، والبعيدة في الحياة، وتتوقع الوصول إليها عن طريق سعيها المتواصل في ضوء خبرتها بقدرتها الراهنة، وهو الهدف الذي تعمل الحكومة على تحقيقه مستقبلياً.
- **الاتجاه**: يعرف إجرائيا فى هذه الدراسة – الاتجاه بأنه هو شعور الفرد العام الثابت نسبيا الذي يحدد استجاباته نحو موضوع معين أو قضية معينة من حيث القبول أو الرفض, التأييد أو المعارضة، المحاباة أو المجافاة.
- **الجمهور المصرى:** يقصد به الجمهور العام من سن 18 سنة وما يزيد، ويشمل كافة الفئات والشرائح.

حدود الدراسة: وتتمثل حدود الدراسة فى الحدود التالية:

1- **حدود موضوعية:** حدد الباحث موضوع دراسته فى مصداقية التناول الإعلامى لقضايا الفساد الإدارى بمواقع الصحف الإلكترونية وعلاقتها بتشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحو أداء الحكومة.

2- **حدود مكانية:** تتمثل حدود الدراسة المكانية فى محافظة المنوفية لتمثل محافظات الوجه البحرى ومحافظة المنيا لتمثل محافظات الوجه القبلى ومحافظة القاهرة لتمثل العاصمة.

3- **حدود بشرية:** طبقت الدراسة على عينة من الجمهور العام الذين يتراوح عمرهم الزمنى بين 18 سنة فأكثر, ويرجع اختيار الجمهور العام حيث أن هذا الموضوع من الموضوعات العامة التى تهم كافة أفراد المجتمع ولا ينصب على فئة دون غيرها, غير أن اتجاه الأفراد نحو أداء الحكومة لا يقف عند فئه دون غيرها فمنذ بداية سن 18 عام يستطيع الشاب تكوين فكر ورؤية واتجاه نحو أداء الحكومة ويمكنه المشاركة فى العملية السياسية.

الدراسات السابقة:

تستهدف عملية مراجعة التراث العلمي بشكل أساسي استجلاء المفاهيم النظرية والمنهجية المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة والعلاقات القائمة فيما بينها، بما يسهم إيجابا في البناء النظري والتصميم المنهجي للدراسة الحالية، وفي هذا الصدد هناك عدة دراسات تناولت الإعلام وعلاقته بقضايا الفساد الإدارى تقترب من قريب أو بعيد من موضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض هذه الدراسات علي أساس الترتيب الزمني لها من الأقدم إلي الأحدث.

<u>الدراسات التى تناولت الفساد الإدارى:</u>

توصلت دراسة حنان محمد حسن سالم (2000).[19] الى أن صحف الدراسة (الوفد-الشعب-الأهالى) قد اشتركت فى بعض الجوانب ،أهمها أن الفساد فى مصر

يمثل ظاهرة اجتماعية وليس مجرد حالات فردية كما أظهر تحليل مايو، ومن ثم فإن عوامل الفساد التى طرحتها تلك الصحف (الوفد-الشعب-الأهالى)كانت أكثر ارتباطاً ببنية المجتمع المصري، بالإضافة إلى أن الصحف المصرية بلورت الآثار الناتجة عن الفساد مثل إهدار المال العام وزعزعة الثقة فى نزاهة الحكم والخلل الفيمي والإحساس بالظلم وضعف قيم الإنتماء للوطن وغياب العدالة الإجتماعية واتساع الفوارق الإجتماعية. فى حين توصلت دراسة صلاح بكر الطيار(2001)[20] إلي إلى أن متوسط نسبة الأفراد الذين لديهم استعداد للرشوة وفقا لموافقتهم على عبارات محور الإستعداد للرشوة (14.70%)، كما أسفرت عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية احصائية بين الإستعداد للمجاملة والمحسوبية والرشوة والعوامل الإدارية. وجاءت دراسة دعاء محمد أبو النور (2003).[21] لتكشف عن العلاقات بين التحولات الحادثة في المجتمع المصري وبين قضايا الفساد، وقد أوضحت نتائج الدراسة الى أن صحف الدراسة اختلفت فيما بينها في توضيح أسباب الفساد، حيث جاءت صحيفة الأهرام التى ركزت على الأسباب الإقتصادية في المرتبة الأولي، في حين ركزت جريدة الوفد على الأسباب الإجتماعية والسياسية والثغرات القانونية، وبذلك ظهر الإختلاف تبعاً لتوجهات كل صحيفة وأسلوبها، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التحولات الإجتماعية الشاملة وبين ظواهر الفساد التى تطرأ على مسرح الحياة الإجتماعية، واتضح من خلال نتائج الدراسة أن مبحوثي الريف والحضر قد أدركوا واقعية مضمون المسلسلات موضع الدراسة، وأن أهم أنماط الفساد المعروضة في الأعمال الدرامية هو الفساد الإقتصادي في حين تناولت الفساد السياسي عن طريق الرمز أو الإشارات الضمنية لأصحاب النفوذ والسلطة. فى حين جاءت دراسة ديفيد أسونياDavid Asonya Ihenacho (2003) [22] لتقييم بعض التقارير الإعلامية الخاصة بالإحتيال والفساد فى نيجيريا، وتقييم ردود أفعال الحكومة تجاه قضايا الفساد التى تناولت الصحف، وأسفرت الدراسة عن وجود أكثر من 100 قصة خبرية عن الفساد فى حوالى ثماني صحف فقط من بين الصحف العديدة التى تصدر فى نيجيريا، وجاءت الأرقام التى تكشف عن الفساد فى نيجيريا لتؤكد صدق تقارير منظمة الشفافية الدولية التى تعطي نيجيريا مركزاً متقدماً للدول التى يستشري فيها الفساد. وفى الوقت ذاته توصلت دراسة رباب رأفت الجمال (2003).[23] الى أنه كلما زاد تعرض الشباب الجامعي للصحف المستقلة زاد اهتمامهم بقضايا الفساد، وإن اعتماد الشباب على الصحف المستقلة أحدث اتجاها سلبيا نحو قضايا الفساد، فى حين لم يحدث هذا الإتجاه فى الصحف القومية نتيجة الإعتماد كمصدر للمعلومات حول هذا النوع من القضايا، وتبين عدم وجود ثقة بين الشباب الجامعى فى الصحف المستقلة ودرجة الإعتماد عليها كمصدر للحصول على المعلومات حول قضايا الفساد. وأوضحت دراسة سليمان بن محمد الجريش (2002)[24] الفرق بين استغلال النفوذ واستعمال السلطة وبيان الآثار الناتجة عن اساءة استعمال السلطة وبيان العقوبات الخاصة والمنظمة لجرائم اساءة استعمال السلطة والوسائل المانعة لها،

وأسفرت النتائج عن أنه ترتبط جرائم اساءة استعمال السلطة ارتباطاً وثيقاً مع قضايا الفساد الإدارى وتؤثر على جميع أنشطة المجتمع، كما أن الأنظمة الجنائية المعمول بها لاتزال قاصرة عن أداء دورها فى الحد من الظاهرة، ولابد من تفعيل دور الجزاء العقابي وتطوير الأنظمة بما يتلائم والواقع، بالإضافة إلى أهمية الجانب الأخلاقى والتربية الدينية فى محاربة هذه الظاهرة مما يعنى إمكانية وضع وسائل مانعة للحد منها. وحاولت دراسة عبد الله زلطة (2003)[25] الكشف عن دور الصحف القومية فى معالجة قضايا الرأي العام، خاصة القضايا المتعلقة بفساد النخبة والأفراد ذوي المكانه فى المجتمع، وتوصلت إلى أن قضايا الفساد احتلت اهتماما من جانب صحيفة الأهرام، واحتلت جرائم الإهمال والفساد الإداري والإستيلاء على أموال البنوك والتزوير واستغلال النفوذ مقدمة قضايا الفساد التى شغلت الرأي العام، كما احتلت النخبة الإقتصادية المتمثلة فى رجال الأعمال وكبار المسئولين بالبنوك مكان الصدارة فى ارتكاب جرائم الفساد، وتشير نتائج الدراسة الى أن الأهرام تولي التغطية الخبرية لقضايا الفساد اهتماما أكبر من معالجة تلك القضايا بالرأي والتحليل. وجاءت دراسة عيسى عبدالباقى (2004)"[26] لتؤكد حرص الصفوة المصرية على متابعة قضايا الفساد التي تنشرها الصحف المصرية بدرجة مرتفعة، كما أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط بين اعتماد الصفوة على الصحف المصرية كمصدر للمعلومات وبين متابعة قضايا الفساد، وتبين وجود فروق بين أنواع الصفوة والتأثيرات المعرفية والسلوكية الناتجة عن التعرض للصحف المصرية في متابعة قضايا الفساد، في حين لم توجد فروق بالنسبة للتأثيرات الوجدانية. وبينت دراسة خالد بن عبدالرحمن آل الشيخ (2005)[27] أن أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعاً من وجهة نظر المعنيين بالمكافحة: الوساطات، هدر الوقت العام وضعف الالتزام بساعات الدوام، استخدام الاجهزة والمعدات العائدة للإدارة لانجاز المصالح الشخصية، التحيز والمحاباة لجماعات وأفراد من دون وجه حق، اشتغال الموظف العام بالتجارة دون إذن نظامي، وأقل أنماط الفساد الإداري شيوعاً من وجهة نظر المعنيين بالمكافحة: تسهيل عمليات غسيل الأموال، مخالفة بريدية، التواطؤ مع اصحاب الجرائم والمتهمين، إفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة، شراء الاصوات في الانتخابات، كما أثبتت أن الفساد الإداري نتاج مجموعة من العوامل والأسباب أهمها العوامل الاقتصادية يليها الاجتماعية، الإدارية، السياسية، التنظيمية على التوالي. وهو ما أكدته دراسة سماح حسن عبد السلام (2005) حيث أشارت النتائج إلى أن عام 2000 سجل أعلي نسبة في تناول الصحف لقضايا الفساد الإداري، بينما شهد عام 2002 اهتمام الصحف بتناول قضايا الفساد السياسي، بينما كان عام 2003 هو الأكبر في عرض قضايا الفساد الاقتصادي في حين تناول عام 2004 رصدا شاملا وتوسعا في نشر الصحف المصرية لمختلف قضايا الفساد السياسي والإداري والاقتصادي. وفى سياق متصل حاولت دراسة عادل جبر الجوفي (2008) [28] التعرف علي ما هي مظاهر الانحراف الوظيفي وآثاره العامة وأسباب الفساد الإداري في العراق، ودراسة

خصائص وأركان الجريمة (الركن الشرعي، والمادي، والمعنوي)، وأضرار ذلك، والإجراءات التأديبية للحد من تلك الجريمة، ثم ما هو الخطأ الشخصي للموظف وعلاقته بالخطأ المرفقي وأركان المسؤولية التقصيرية في القانون والتعويض عن الضرر المادي والأدبي وانتقال الحقوق فيه، وتوصلت الدراسة الي أهمية رسالة الموظف فنظمت الدولة طرق اختياره وتعيينه وترقيته ونقله وتحفيزه والعناية بسائر شؤونه الذاتية، كما كشفت الدراسة عن أن التأديب يُعد من الوسائل الرادعة للموظف عند الخروج عن القوانين والأنظمة، وأن إهمال الموظف وتقصيره لا يؤدي الإضرار بنفسه فقط بل يشمل كافة أجهزة الدولة وبالتالي المجتمع بأكمله. وتوصلت دراسة عبد الله بن ناصر آل غصاب (2008)"[29] إلى إن الفساد الإداري موجود منذ القدم، وليس في هذا الزمان فقط، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها منه، وإن للرقابة الإدارية والمالية علي الموظفين، دور كبير في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى إن هناك علاقة قوية بين الفساد المالي والفساد الإداري في الجهاز الحكومي، إلا أن الفساد الإداري يعد اكثر انتشاراً وشيوعاً. وأضافت دراسة عبد القادر فرج جبريل(2010)[30] أن تطبيق الإدارة بأساليبها الصحيحة كفيل بحفظ الحقوق واتخاذ القرارات الصحيحة والخطط التنموية التي يهدف من خلالها إلي الازدهار والرفاهية والتقدم وكفيل بتسديد العدل والمساواة بين كافة شرائح المجتمع في تقديم الخدمات كما تبين أن انتشار الفساد الإداري يؤدي بدوره إلي شل الإدارة وافراغها من مضمونها العلمي والإنساني والتي بدورها تؤثر في سيرعمل الدولة بكافة قطاعاتها الأمر الذي يوصل الدولة والمواطن إلي فساد المجتمع وتحوله إلي مجتمع هامشي يفتقد المبادئ، وإضعاف التشريعات بالدولة وتقويض القوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى زعزعة ثقة المواطن بالنظام. فى الوقت الذى أسفرت فيه نتائج دراسة علي جواد صالح (2010).[31] عن أن الرشوة والتزوير هي أكثر صور الفساد انتشاراً بالعينة بنسبة 66%، بالإضافة إلى انتشار قضايا الفساد الإداري في المجتمع بنسبة 94% نظراً لغياب الانضباط وانتشار الفوضى التي ألحقت المجتمع بعد غزو العراق، كما أن ضعف الدافع الديني والأخلاقي قد أدي إلي إضعاف قوة الإرادة والأنا العليا المسيطرة على الأشخاص التي ساعدت علي انتشار الفساد، وأكد علي ذلك 97 % من العينة. واكدت دراسة فارس بن علوش بن بادى السبيعى (2011)[32] إن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية بين(2.258:2.362) وإن مستوى إلتزام الأجهزة الرقابية بمسائلة القطاعات الحكومية عن فسادها إن وجد بين(2.81: 2.975) وإن درجة شيوع أنماط الفساد الإدارى المندرجة تحت هذا المحور فى القطاعات الحكومية بين(:3.487: 3,628). فى الوقت الذى توصلت فيه دراسة فهد بن محمدالغنام (2011)[33] إلي أن استحداث وتطوير برامج تدريبية للموظفين لمكافحة الفساد من أكثر الأساليب فاعلية في مكافحة الفساد الإداري فى المملكة وذلكة بنسبة 72,8%، بالإضافة إلى أن التشهير بقضايا الفساد الإداري والمالي من أكثر الأساليب فاعلية فى مكافحة الفساد

الإداري في المملكة وذلك بنسبة 84.6%. وتوصلت دراسة هشام رشدي خير الله (2013)"[34] إلى أن الرشوة جاءت لتحتل المرتبة الأولى بين صور الفساد فى الصحف الإلكترونية، حيث بلغت نسبتها 14.13% من إجمالى عدد الموضوعات الصحفية التى تناولت قضايا الفساد، وجاء الفساد السياسى فى المرتبة الأولى من أنماط الفساد، وجاء رصد وتسجيل الوقائع والأحداث فى مقدمة الأهداف التى سعت إليها تلك الصحف من نشر هذه القضايا بنسبة بلغت 19.18%، كما أشارت الدراسة إلى أن المبحوثين مرتفعى مستوى الثقة بالمعلومات المقدمة على الصحف الإلكترونية هم أكثر اعتمادا على تلك المواقع الصحفية فى الحصول على المعلومات قضايا الفساد مقارنة بالمبحوثين متوسطى ومنخفضى مستوى الثقة بتلك الصحف. فى الوقت الذى جاءت فيه دراسة محمد رضا حبيب (2013)[35] لتؤكد على أن الفساد السياسي جاء في مقدمة اهتمامات وسائل الإعلام التقليدية والجديدة مقارنة بأنواع الفساد الأخرى كالاقتصادي أو الإداري، وهو ما يمكن ربطه بما أسفرت عنه الدراسة الميدانية للجمهور، حيث جاء "الفساد السياسي" في مقدمة مضامين الفساد التي يتعرض لها المبحوثين عند قراءة الصحف، تلاها "الفساد الاقتصادي"، ثم "الفساد الأمني"، ثم "الفساد الإداري، حيث إن هذه النتيجة ربما تكون سبباً ونتيجة لأجندة اهتمام وسائل الإعلام التقليدية والجديدة بقضايا الفساد، وأن 63.5% من الصحفيين عينة الدراسة يرون أن أكثر الفترات التي شهدت درجة أعلي من الحرية في نشر قضايا الفساد في الصحف التي يعملون بها كانت مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (فبراير 2011- يونيو 2012)، تليها فترة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي بنسبة 23% من عينة الدراسة، وأخيراً جاءت فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك بنسبة 13.5%. وأشارت دراسة أسامة محمد عبد الرحمن حسانين (2014)[36] إلي أن الفيس بوك يأتي في مقدمة مصادر معرفة أفراد العينة للحصول على المعلومات حول قضايا الفساد في مصر عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (96.6%)، كما أن قضايا الفساد السياسي تأتي في مقدمة قضايا الفساد في مصر الأكثر خطورة بمتوسط (6.12)، بينما تأتي قضايا الفساد الأخلاقي في المرتبة الثانية بمتوسط (5.70)، وتأتي قضايا الفساد المالي والإداري في المرتبة الثالثة بمتوسط (5.18) .

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وفى إطارها استخدم الباحث منهج المسح، واستخدم فى ذلك الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية غير منتظمة قوامها (900) مفردة من جمهور محافظة المنوفية والقاهرة والمنيا, وتم تطبيق استبيان يتكون من 14 سؤالاً، عبارة عن عدة مقاييس موضحة فيما يلى، بالإضافة إلى البيانات الشخصية ومتغيرات الدراسة المتمثلة فى النوع (ذكور- إناث)، الإقامة (ريف – حضر)، السن (أقل من 30 سنة – من 30 إلى أقل من 45 سنة – من 45 سنة فأكثر)، المستوى التعليمى (أقل من جامعى – جامعى – أعلى من جامعى)، المحافظة (القاهرة – المنوفية – المنيا).

خطوات تقنين أداة الدراسة:

أولاً: صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاختبار صحته في قياس ما يدعى انه يقيسه، والاختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه[37]. وللتحقق من صدق الاستبيان تم الاعتماد علي ثلاث طرق مختلفة وهي: الصدق المنطقي، الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، صدق الاتساق الداخلي.

أ- الصدق المنطقي (صدق المحتوى):

اعتمد الباحث فى بناء هذا الاستبيان واختيار العبارات المكونة لأبعاده علي الدراسات السابقة التي اتخذت من الصحف الإلكترونية والفساد الإدارى موضوعا لها، وكذلك اشتقت بعض عبارات الاستبيان من بعض المقاييس الخاصة بالدراسات السابقة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، واستكملت باقي عبارات الاستبيان من الدراسات التي تناولت أحد جوانب أو أبعاد الدراسة، ويشير هذا الاعتماد علي المصادر السابقة إلي تمتع المقاييس الفرعية للاستبيان بقدر مقبول ومعقول من الصدق المنطقي وأن الاستبيان صالح للتطبيق.

ب- الصدق الظاهري أو صدق المحكمين:

تم عرض الاستبيان علي مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإعلام وعلم الاجتماع في الجامعات المصرية، وذلك بغرض دراسة مفردات كل مجال فى ضوء التعريف الإجرائي له، وكذلك الهدف من الاستبيان، وقد أقر المحكمون صلاحية الاستبيان بشكل عام بعد إجراء بعض التعديلات التي إقترحها المحكمون، وقد تم الإبقاء على المفردات التى جاءت نسبة اتفاق المحكمين عليها 90٪ فأكثر، وتم حذف بعض العبارات وتعديل بعضها فى ضوء الملاحظات التى أبداها المحكمون؛ حيث انتهى عدد تساؤلات الاستبيان إلى 14 سؤال.

جـ- صدق الاتساق الداخلي :

تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان، ولهدف التحقق من مدى صدق الاستبيان، ويتضح ذلك من خلال جدول التالى.

جدول (1)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مقياس فرعي والدرجة الكلية للاستبيان

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
بعد التعرض للإنترنت	0.865	دالة عند 0.01
بعد التعرض لمواقع الصحف الإلكترونيه	0.762	دالة عند 0.01
بعد التعرض لقضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونيه	0.912	دالة عند 0.01
بعد قياس مصداقيه مضمون مواقع الصحف الإلكترونيه	0.898	دالة عند 0.01
بعد قياس مستوى الاهتمام بمتابعة قضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونية	0.729	دالة عند 0.01
بعد قياس الاتجاه نحو اداء الحكومه	0.903	دالة عند 0.01

يتبين من الجدول السابق أن أبعاد الاستبيان تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وقد تراوحت معاملات الارتباط لمجالات

الاستبيان بين (0.729 ، 0.912) وهذا دليل كافٍ على أن المقاييس المكونة لأداة الدراسة تتمتع بمعامل صدق عالي.

ثانياً: ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان عادة أن يكون علي درجة عالية من الدقة والإتقان والاتساق فيما تزودنا به من بيانات عن سلوك المفحوص[38]، والاختبار الثابت هو الذي يعطي نفس النتائج (تقريبا) إذا طبق علي نفس الأشخاص في فرصتين مختلفتين[39]، وقد تم حساب معامل ثبات الاستبيان أداة الدراسة علي عينة قوامها (50) مفردة من جمهور محافظة المنوفية، وذلك باستخدام طريقة إعادة التطبيق لحساب ثبات المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان وبطريقة التجزئة النصفية لسبيرمان - بروان.

أ- طريقة إعادة التطبيق:

تم تطبيق الاستبيان على عينة مكونة من 50 مفردة من جمهور محافظة المنوفية ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى على المجموعة نفسها بعد فاصل زمنى قدره ثلاثة أسابيع، ثم قام الباحث بحساب معامل الثبات بين درجات المبحوثين فى التطبيقين الأول والثانى، وقد أشارت معاملات الارتباط إلي الاتفاق بين الإجابات علي كل بعد من أبعاد الاستبيان بين التطبيق الأول والثاني بنسبة بلغت 0.893 ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (2)
معامل ثبات الاستبيان وأبعاده المختلفة

م	البعد	معامل الثبات	مستوى الدلاله
1	بعد التعرض للإنترنت	0.898	دالة عند 0.01
2	بعد التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية	0.768	دالة عند 0.01
3	بعد التعرض لقضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونية	0.829	دالة عند 0.01
4	بعد قياس مصداقية مضمون مواقع الصحف الإلكترونية	0.746	دالة عند 0.01
5	بعد قياس مستوى الإهتمام بمتابعة قضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونية	0.902	دالة عند 0.01
6	بعد قياس الاتجاه نحو اداء الحكومه	0.877	دالة عند 0.01
	الدرجة الكلية	0.893	دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق مدى تقارب نسبة الثبات بين الأبعاد المختلفة، كما يتضح أن معاملات ثبات الأبعاد المختلفة قد تراوحت ما بين (0.746 – 0.902) وجميعها معاملات ثبات دالة عند مستوى 0.01 ، كما يبين أن معامل ثبات الدرجة الكلية للاستبيان قد بلغ 0.893 وهي نسبة توحي بالثقة في صلاحية الاستبيان كأداة من أدوات الدراسة.

ب- طريقة التجزئة النصفية (S.H):

كما قام الباحث بحساب معامل ثبات كل مقياس فرعى من المقاييس المكونة للاستبيان، وحساب معامل ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان مع بعضها وكذلك حساب معامل ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان مع الدرجة الكلية للاستبيان وفقا لطريقة التجزئة النصفية لجتمان ومعامل سبيرمان وبراون.

جدول رقم (3)
معامل ثبات الاستبيان وأبعاده وفقاً (التجزئة النصفية لجتمان– سبيرمان وبراون).

م	البعد	معامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان	معامل ارتباط سبيرمان – براون
1	بعد التعرض للإنترنت	0.856	0.892
2	بعد التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية	0.789	0.798
3	بعد التعرض لقضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونية	0.836	0.854
4	بعد قياس مصداقيه مضمون مواقع الصحف الإلكترونية	0.903	0.913
5	بعد قياس مستوى الاهتمام بمتابعة قضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونية	0.897	0.882
6	بعد قياس الاتجاه نحو اداء الحكومه	0.798	0.803
*	معامل ارتباط الأبعاد مع بعضها	0.902	0.898
*	ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية	0.883	0.892

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان حققت معاملات ثبات علي درجة معقولة ومقبولة علمياً، حيث تراوحت معاملات ثبات الأبعاد وفقا لمعامل التجزئة النصفية لجتمان ما بين 0.789 – 0.903، بينما تراوح معامل ثبات الأبعاد وفقا لمعامل ارتباط سبيرمان وبراون ما بين 0.803-0.913، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط الأبعاد مع بعضها فقد كانت 0.902 وفقا لمعامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، بينما كانت وفقا لمعامل سبيرمان – براون 0.898، وهي معاملات ثبات عالية وتدل علي ثبات المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان مع الدرجة الكلية للاستبيان فقد كانت 0.883 وفقا لمعاملات ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، وبلغت 0.892 وفقاً لمعامل سبيرمان وبراون وهي معاملات ثبات عالية وتشير إلي ثبات الاستبيان وصلاحيته للاستخدام.

منهجية قياس متغيرات الدراسة:

أ- **قياس كثافة تعرض المبحوثين للإنترنت:** ولقياس كثافة تعرض المبحوثين للإنترنت استخدم الباحث مقياس مكون من 3 أسئلة باستمارة الاستبيان عن مدى استخدام الإنترنت، وكم مرة يستخدم الإنترنت فى الأسبوع، والمدة الزمنية لاستخدام الإنترنت فى اليوم، وتم جمع الدرجات لكل مبحوث فنتج لدينا مقياس تراوحت درجاته بين 3 : 11 درجة، تم توزيعه إلى ثلاث مستويات من 3 إلى 5 درجات منخفض الاستخدام، من 6 على 8 درجات متوسط الاستخدام، ومن 9 إلى 11 درجة مرتفع الاستخدام للإنترنت.

ب- **قياس كثافة تعرض المبحوثين لمواقع الصحف الإلكترونية:** ولقياس كثافة تعرض المبحوثين لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت استخدم الباحث مقياس مكون من 3 أسئلة باستمارة الاستبيان عن مدى استخدام مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت، وكم مرة يستخدم مواقع الصحف الإلكترونية فى الأسبوع، والمدة الزمنية لاستخدام مواقع الصحف الإلكترونية فى اليوم، وتم جمع

الدرجات لكل مبحوث فنتج لدينا مقياس تراوحت درجاته بين 3 : 11 درجة ، تم توزيعه إلى ثلاث مستويات من 3 إلى 5 درجات منخفض الاستخدام ، من 6 على 8 درجات متوسط الاستخدام ، ومن 9 إلى 11 درجة مرتفع الاستخدام لمواقع الصحف الإلكترونية.

جـ- قياس كثافة تعرض المبحوثين لقضايا الفساد الإدارى بالصحف الإلكترونية: ولقياس كثافة تعرض المبحوثين للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت استخدم الباحث مقياس مكون من 3 أسئلة باستمارة الاستبيان عن مدى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت، وكم مرة يتعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية فى الأسبوع ، والمدة الزمنية للتعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية فى اليوم، وتم جمع الدرجات لكل مبحوث فنتج لدينا مقياس تراوحت درجاته بين 3 : 11 درجة، تم توزيعه إلى ثلاث مستويات من 3 إلى 5 درجات منخفض التعرض، من 6 على 8 درجات متوسط التعرض، ومن 9 إلى 11 درجة مرتفع التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

د- قياس مستوى الاهتمام بمتابعة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية: ولقياس مستوى اهتمام الجمهور بمتابعة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية تم تكوين مقياس تجميعى مكون من (10) عبارات، وتأخذ الإجابة على كل عبارة الاختيار بين ثلاث بدائل، تتراوح بين درجة واحدة إلى ثلاث درجات، وبالتالى تم حساب الدرجة الكلية على المقياس لكل مبحوث وتراوحت الدرجات بين 10 إلى 30 درجة، تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات، **الأول** مستوى منخفض من الاهتمام ويحصل على الدرجة 10 إلى 16 ، **والثانى** مستوى متوسط من الاهتمام ويحصل على الدرجة من 17 إلى 23، **والثالث** مستوى مرتفع من الاهتمام ويحصل على الدرجة من 24 إلى 30، بالإضافة إلى سؤال أخر باستمارة الاستبيان يشير إلى موقف المبحوث عندما يجد مضمون إعلامى عن قضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية عبر الإنترنت ويطلب من المبحوث أن يختار بين 6 مستويات من الإجابة تنحدر تدريجيا من قراءة الخبر بأكمله والقيام بالتعليق عليه، قراءة الخبر بأكمله فقط ، اختار أجزاء من الموضوع لأقرأها قراءة متفحصة، الاكتفاء بقراءة أجزاء من الموضوع قراءة سريعة، الاكتفاء بقراءة العنوان ومشاهدة الصور والفيديو، تغيير الخبر إذا كان قد سبق لى قراءته عبر صحيفة أخرى، والمبحوث الذى يختار المستوى الأول أو الثانى يعد مرتفع مستوى الاهتمام ، أما الذى يختار بين المستوى الثالث والرابع يعد متوسط مستوى الاهتمام ، بينما الذى يختار المستوى الخامس أو السادس يعد

منخفض الاهتمام، ويتم جمع المستوى فى كل من السؤالين للوصول إلى المستوى الحقيقى لدرجة اهتمام المبحوث بمتابعة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

هـ- قياس مصداقية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى: ولقياس مصداقية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر تم تكوين مقياس تجميعى مكون من (10) عبارات، وتأخذ الإجابة على كل عبارة الاختيار بين ثلاث بدائل، تتراوح بين درجة واحدة إلى ثلاث درجات، وبالتالى تم حساب الدرجة الكلية على المقياس لكل مبحوث وتراوحت الدرجات بين 10 إلى 30 درجة، تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات، **الأول** منخفضى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى ويحصلون على الدرجة 10 إلى 16 ، **والثانى** متوسطى مستوى الثقة ويحصلون على الدرجة من 17 إلى 23، **والثالث** مرتفعى مستوى الثقة ويحصل على الدرجة من 24 إلى 30، بالإضافة إلى سؤال أخر باستمارة الاستبيان يشير إلى تحديد المبحوث من ضمن 9 درجات الدرجة التى يعتقد أنها تمثل فعلا مستوى ثقته بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، والمبحوث الذى يحدد الدرجة من 1 : 3 يعد من منخفضى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، والمبحوث الذى يحدد الدرجة من 4 : 6 متوسطى مستوى الثقة، والمبحوث الذى يحدد الدرجة من 7 : 9 مرتفعى مستوى الثقة، ويتم جمع المستوى فى كل من السؤالين للوصول إلى المستوى الحقيقى لمصداقية المضمون لدى المبحوث.

و- قياس مستوى الاتجاه نحو أداء الحكومة: ولقياس مستوى اتجاه المبحوثين نحو أداء الحكومة قام الباحث بإعداد مقياس يحتوى على 30 عبارة بطريقة ليكرت الثلاثية، ويتم الإجابة عليها من خلال الاختيار بين ثلاث بدائل (موافق، محايد، معارض) وتأخذ التصحيحات (3، 2، 1) على التوالى بالنسبة للعبارات الإيجابية، وتأخذ التصحيحات (1، 2، 3) بالنسبة للعبارات السلبية، وبناءً على ذلك تم حساب المتوسطات لكل مبحوث، فنتج لدينا مقياس تتراوح درجاته ما بين 30 : 90 درجه ، تم تقسيمه إلي ثلاث مستويات، **الأول** الاتجاه السلبى نحو أداء الحكومة ويحصلون على الدرجة من 30 إلى 49، **والثانى** الاتجاه المحايد نحو أداء الحكومة ويحصلون على الدرجة من 50 إلى 69، **والثالث** الاتجاه الإيجابى نحو أداء الحكومة ويحصلون على الدرجة من 70 إلى 90.

تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة:

تحدد مجتمع الدراسة الحالية فى الجمهور العام بكل فئاته وشرائحه، ولجأ الباحث إلى استخدام العينة العشوائية، وتم تجميع بيانات الدراسة من خلال الاستبيان بالمقابلة لعينة من جمهور محافظات (المنوفية لتمثل محافظات الوجه البحرى، المنيا لتمثل

محافظات الوجه القبلى، القاهرة لتمثل العاصمة)، وتم تطبيق الدراسة على عينة تمثل 900 مفردة من جمهور المحافظات الثلاثة، وقد زاد الباحث حجم العينة عن 900 مفردة إلى (945) مفردة، وذلك لتلافى حدوث أخطاء أثناء جمع البيانات أو عدم الصدق، أو عدم استكمال البيانات المطلوبة، مما يحقق أعلى نسبة صدق ممكنة فى تمثيل المجتمع الأصلى للدراسة، وقد استبعد الباحث (45) استمارة نظراً لعدم اكتمال بياناتهم أو أن الاستجابات غير مكتملة، أو لعدم مصداقية استماراتهم بعد إجراء المراجعة, ولذلك تكونت عينة الدراسة الأساسية من (900) مفردة. وجاءت خصائص العينة على النحو التالى:

جدول رقم (4)
توزيع عينة الدراسة وفقا للنوع، الإقامة، السن، مستوى التعليم، والمحافظة.

المتغير	المجموعات	التكرار	النسبة
النوع	ذكور	484	53.80
	إناث	416	46.20
الإقامة	ريف	379	42.10
	حضر	521	57.90
السن	أقل من 30	280	31.10
	من 30 إلى أقل من 45	359	39.90
	من 45 فأعلى	261	29.00
مستوى التعليم	أقل من جامعى	234	26.00
	جامعى	463	51.40
	أعلى من جامعى	203	22.60
المحافظة	المنوفية	300	33.33
	القاهرة	300	33.33
	المنيا	300	33.33
المجموع		900	%100

مبررات زيادة حجم عينة الدراسة:

يرجع تطبيق الدراسة على عينة قوامها (900) مفردة، وذلك لأن الدراسة مطبقة على الجمهور العام وقد احتمل الباحث وجود عدد كبير من غير مستخدمى مواقع الصحف الإلكترونية من فئات المجتمع المتقدمة فى العمر وبعض من لم يستخدم الإنترنت، غير أن هناك من لم يهتم بمتابعة قضايا الفساد، وفى هذه الحالة فالعينة قد تكون فى تناقص مستمر بدء من لم يستخدم الإنترنت، ثم من لم يستخدم مواقع الصحف الإلكترونية، وصولاً إلى من لا يتابع قضايا الفساد الإدارى، ولذا فقد عمد الباحث إلى زيادة حجم العينة حتى إذا ما نقصت لا تؤثر على النتائج العامة للدراسة.

نتائج الدراسة:

يعرض الباحث نتائج الدراسة من خلال عرض الإجابة على تساؤلات الدراسة ونتائج التحقق من صحة فروض الدراسة:

أولاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة:

1- **مستوى استخدام الجمهور للإنترنت:**

طبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها 900 مفردة من الجمهور العام بمحافظات المنوفية والقاهرة والمنيا، إلا أنه ليست كل مفردات العينة من مستخدمى الإنترنت، فعند سؤال جموع أفراد العينة عن مدى استخدام الإنترنت، أجابت بعض أفراد العينة بـ (لا) وبالتالى سوف تقتصر مستويات استخدام الإنترنت على عدد مستخدمى الإنترنت فقط دون وضع من لا يستخدمون الإنترنت وعددهم 36 بنسبة 4.00% من إجمالى مفردات العينة فى الاعتبار، والجدول التالى يوضح مستويات استخدام المبحوثين للإنترنت وفقا للنوع.

جدول (5)

مستوى استخدام الجمهور للإنترنت وفقا للنوع

النوع / معدل الاستخدام	ذكور		إناث		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
مرتفع	165	35.87	148	36.63	313	36.23
متوسط	198	43.04	180	44.55	378	43.75
منخفض	97	21.09	76	18.81	173	20.02
الإجمالـي	460	100	404	100	864	100

قيمة كا^2= 0.703 درجة الحرية = 2 معامل التوافق = 0.029 مستوي الدلالة = غير دالة

بحساب قيمة كا2 من الجدول السابق عند درجة حرية =2 ، وجد أنها = 0.703 وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أى أن مستوى المعنوية أصغر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.029 تقريباً مما يؤكد عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى استخدام الجمهور للإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض).

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى التعرض للإنترنت بلغت نسبتهم 36.23% من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 35.87% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 36.63% من إجمالى مفردات عينة الإناث، بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى التعرض للإنترنت 43.75% من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 43.04% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 44.55% من إجمالى مفردات عينة الإناث, وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى التعرض للإنترنت 20.02% من إجمالى مفردات من

يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 21.09% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 18.81% من إجمالى مفردات عينة الإناث.

2- **مستوى استخدام الجمهور لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت**:

بلغت مفردات العينة من مستخدمى الإنترنت 864 مفردة بنسبة 96.00% من إجمالى مفردات عينة الدراسة، وتم سؤالهم عن مدى استخدام مواقع الصحف الإلكترونية، إلا أنه ليس كل من يستخدم الإنترنت مستخدما لمواقع الصحف الإلكترونية، فعند سؤال مستخدمى الإنترنت من إجمالى مفردات العينة عن مدى استخدام مواقع الصحف الإلكترونية، أجابت 88 مفردة من أفراد العينة بـ (لا) بنسبة 10.19% من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة، وبالتالى سوف تقتصر مستويات استخدام مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت على عدد مستخدمى مواقع الصحف الإلكترونية فقط وعددهم 776 بنسبة 89.81% من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة، والجدول التالى يوضح مستويات استخدام المبحوثين لمواقع الصحف الإلكترونية وفقا للنوع.

جدول (6)

مستوى استخدام الجمهورلمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت وفقا للنوع

النوع / معدل الاستخدام	ذكور		إناث		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
مرتفع	81	20.05	48	12.90	129	16.62
متوسط	98	24.26	110	29.57	208	26.80
منخفض	225	55.69	214	57.53	439	56.57
الإجمالـي	404	100	372	100	776	100

قيمة كا^2= 8.104 درجة الحرية = 2 معامل التوافق = 0.102 مستوي الدلالة = دالة عند 0.05

بحساب قيمة كا2 من الجدول السابق عند درجة حرية =2 ، وجد أنها = 8.104 وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أى أن مستوى المعنوية أصغر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.102 تقريباً مما يؤكد عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى استخدام الجمهور لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض).

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت بلغت نسبتهم 16.62% من إجمالى مفردات من يستخدمون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 20.05% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 12.90% من إجمالى مفردات عينة الإناث، بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت 26.80% من إجمالى مفردات من يستخدمون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 24.26% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 29.57% من إجمالى

مفردات عينة الإناث, وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت 56.57% من إجمالى مفردات من يستخدمون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 55.69% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 57.53% من إجمالى مفردات عينة الإناث.

3- مستوى تصفح الجمهور للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت:

بلغت مفردات العينة من مستخدمى مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت 776 مفردة بنسبة 89.81% من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة، وتم سؤالهم عن مدى قراءة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت، إلا أنه ليس كل من يستخدم مواقع الصحف الإلكترونية قارئ للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت، فعند سؤال مستخدمى مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات العينة عن مدى قراءة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت، أجابت 56 مفردة من أفراد العينة بـ (لا)، وبالتالى سوف تقتصر مستويات قراءة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت على عدد قراء المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت وعددهم 720 بنسبة 92.78% من إجمالى مفردات من يستخدمون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة، والجدول التالى يوضح مستويات تعرض المبحوثين للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت وفقا للنوع.

جدول (7)
مستوى تصفح الجمهور للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت وفقا للنوع

النوع / معدل التصفح	ذكور		إناث		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
مرتفع	83	22.07	59	17.15	142	19.72
متوسط	102	27.13	107	31.10	209	29.03
منخفض	191	50.80	178	51.74	369	51.25
الإجمالـي	376	100	344	100	720	100

قيمة كا^2= 3.218 درجة الحرية = 2 معامل التوافق = 0.067 مستوي الدلالة = غير دالة

بحساب قيمة كا2 من الجدول السابق عند درجة حرية =2 ، وجد أنها = 3.218 وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أى أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.067 تقريباً مما يؤكد عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع (ذكور- إناث) ومستوى تصفح الشباب الجامعى للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض).

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى مستوى تصفح المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت بلغت نسبتهم 19.72% من إجمالى مفردات من يتعرضون لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 22.07% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 17.15% من إجمالى مفردات عينة الإناث، بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى مستوى تصفح للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت 29.03% من إجمالى مفردات من يتعرضون لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 27.13% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 31.10% من إجمالى مفردات عينة الإناث, وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى مستوى تصفح للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت 51.25% من إجمالى مفردات من يتعرضون لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 50.80% من إجمالى مفردات عينة الذكور فى مقابل 51.74% من إجمالى مفردات عينة الإناث.

ثانياً: نتائج التحقق من صحة الفروض:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية ودالة إحصائياً بين مستويات تعرض المبحوثين للإنترنت ومستويات التعرض المختلفة لمواقع الصحف الإلكترونية.

جدول رقم (8)

العلاقة بين مستويات تعرض المبحوثين للإنترنت ومستوى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية

مستوى التعرض للإنترنت / مستوى التعرض للصحف الإلكترونية	مرتفع		متوسط		منخفض		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرتفع	67	23.02	27	7.67	35	12.03	129	16.62
متوسط	97	33.33	83	23.58	28	9.62	208	26.80
منخفض	127	43.64	242	68.75	70	24.05	439	56.57
الإجمالي	291	100	352	100	291	100	776	100

قيمة كا^2= 57.487 درجة الحرية = 4 معامل التوافق = 0.263 مستوي الدلالة = دالة عند 0.001

بحساب قيمة كا2 من الجدول السابق عند درجة حرية =4 ، وجد أنها = 57.487 وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، أى أن مستوى المعنوية أصغر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.263 تقريباً مما يؤكد وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى التعرض للإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض) ومستوى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية (مرتفع- متوسط- منخفض)، أى أنه كلما زاد تعرض الجمهور للإنترنت تزداد لديهم درجة التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية.

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية بلغت نسبتهم 16.62% من إجمالى مفردات من يتصفحون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 22.02% للمبحوثين مرتفعى التعرض للإنترنت فى مقابل 7.67% للمبحوثين متوسطى التعرض، 12.03% للمبحوثين منخفضى التعرض, بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية 26.80% من إجمالى مفردات من يتصفحون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 33.33% للمبحوثين مرتفعى التعرض للإنترنت فى مقابل 22.58% للمبحوثين متوسطى التعرض، 9.62% للمبحوثين منخفضى التعرض, وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية 56.57% من إجمالى مفردات من يتصفحون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 43.64% للمبحوثين مرتفعى التعرض للإنترنت فى مقابل 68.75% للمبحوثين متوسطى التعرض، 24.05% للمبحوثين منخفضى التعرض.

الفرض الثانى: توجد علاقة ارتباطية ودالة إحصائياً بين مستويات تعرض المبحوثين لمواقع الصحف الإلكترونية ومستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى.

جدول رقم (9)

العلاقة بين مستويات تعرض المبحوثين لمواقع الصحف الإلكترونية ومستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى

مستوى التعرض للصحف الإلكترونية / مستوى التعرض لقضايا الفساد الإدارى	مرتفع		متوسط		منخفض		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرتفع	76	78.35	50	25.00	16	3.78	142	19.72
متوسط	17	17.53	92	46.00	100	23.64	209	29.03
منخفض	4	4.12	58	29.00	307	72.58	369	51.25
الإجمالـي	97	100	200	100	423	100	720	100

قيمة كا^2= 353.765 درجة الحرية = 4 معامل التوافق = 0.574 مستوي الدلالة = دالة عند 0.001

بحساب قيمة كا2 من الجدول السابق عند درجة حرية =4 ، وجد أنها = 253.765 وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، أى أن مستوى المعنوية أصغر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التوافق 0.574 تقريباً مما يؤكد وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى التعرض المختلفة لمواقع الصحف الإلكترونية على الإنترنت (مرتفع- متوسط- منخفض) ومستوى التعرض للمضامين المتعلقة بالفساد الإدارى فى مصر (مرتفع- متوسط- منخفض)، أى أنه كلما زاد تعرض الجمهور لمواقع الصحف الإلكترونية يزداد لديهم مستوى التعرض لقضايا الفساد الإدارى.

وتشير النتائج التفصيلية للجدول السابق إلى أن المبحوثين مرتفعى التعرض للمضامين المتعلقة بالفساد الإدارى فى مصر بلغت نسبتهم 19.72% من إجمالى مفردات من يتعرضون للمضامين المتعلقة بالفساد الإدارى فى مصر من إجمالى مفردات من يتصفحون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 78.35% للمبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية فى مقابل 25.00% للمبحوثين متوسطى التعرض، 3.78% للمبحوثين منخفضى التعرض, بينما بلغت نسبة المبحوثين متوسطى التعرض للمضامين المتعلقة بالفساد الإدارى فى مصر 29.03% من إجمالى مفردات من يتعرضون للمضامين المتعلقة بالفساد الإدارى فى مصر من إجمالى مفردات من يتصفحون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 17.53% للمبحوثين مرتفعى التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية فى مقابل 46.00% للمبحوثين متوسطى التعرض، 23.64% للمبحوثين منخفضى التعرض, وجاءت نسبة المبحوثين منخفضى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر 51.25% من إجمالى مفردات من يتعرضون للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر من إجمالى مفردات من يتصفحون مواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات عينة الدراسة موزعة بين 4.12% للمبحوثين مرتفعى التعرض

لمواقع الصحف الإلكترونية فى مقابل 29.00% للمبحوثين متوسطى التعرض، 72.58% للمبحوثين منخفضى التعرض.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اتجاهات المبحوثين نحو أداء الحكومة تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

جدول رقم (10)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة تبعا لاختلاف مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	2.824	2	1.412	7.666	دالة***
داخل المجموعات	132.087	717	0.184		
المجمـوع	134.911	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات التعرض المختلفة للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، وذلك علي إجمالى مقياس اتجاهات الجمهور نحو أداء الحكومة، حيث بلغت قيمة ف 7.666 وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = 0.001 ، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اتجاهات الجمهور نحو أداء الحكومة تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

جدول (11)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة

المجموعات	مرتفع	متوسط	منخفض	المتوسط
مرتفع	-			2.35
متوسط	0.0819	-		2.26
منخفض	***0.1608	*0.0789	-	2.18

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين منخفضى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1608 لصالح المبحوثين مرتفعى مستوى التعرض, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001، كما اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين متوسطى مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا

الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين منخفضى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.0789 لصالح المبحوثين متوسطى مستوى التعرض, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، بينما اتضح أنه ليس هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين متوسطى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.0819, وهو فرق غير دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.

الفرض الرابع: تزداد درجة معرفة الجمهور بقضايا الفساد الإدارى فى مصر كلما زاد مستوى تعرضهم لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

جدول رقم (12)
تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستوى المعرفة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	3.212	2	2.606	8.640	دالة***
داخل المجموعات	436.220	717	0.608		
المجموع	442.432	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات التعرض المختلفة للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، وذلك علي مقياس مستوى المعرفة بقضايا الفساد الإدارى بمصر، حيث بلغت قيمة ف 8.640 وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.001، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على تزداد درجة معرفة الجمهور بقضايا الفساد الإدارى فى مصر كلما زاد مستوى تعرضهم لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

جدول (13)
نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس مستوى المعرفة بقضايا الفساد الإدارى

المجموعات	مرتفع	متوسط	منخفض	المتوسط
مرتفع	-			2.36
متوسط	0.0821	-		2.28
منخفض	***0.1611	*0.0791	-	2.19

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين منخفضى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1611 لصالح المبحوثين مرتفعى

مستوى التعرض, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001، كما اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين متوسطى مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين منخفضى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.0791 لصالح المبحوثين متوسطى مستوى التعرض, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، بينما اتضح أنه ليس هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين متوسطى مستوى التعرض لها بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.0821, وهو فرق غير دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعا لاختلاف مستويات ثقة المبحوثين بصدق وموضوعية الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن الفساد الإدارى.

جدول رقم (14)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف مستويات مصداقية المضمون

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	53.428	2	26.714	49.621	دالة***
داخل المجموعات	386.004	717	0.538		
المجمـوع	439.432	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات الثقة بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، وذلك علي مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة ف 49.621 وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.001، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعا لاختلاف مستويات ثقة المبحوثين بصدق وموضوعية الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن الفساد الإدارى

.

جدول (15)
نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى

المجموعات	مرتفع	متوسط	منخفض	المتوسط
مرتفع	-			1.99
متوسط	***0.6297	-		1.76
منخفض	***0.2330	***0.3967	-	1.37

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي ، حيث ظهر أن مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بمشروع قناة السويس الجديدة يزداد بزيادة مستوى ثقة المبحوثين فى مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، حيث اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين متوسطى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، والمبحوثين منخفضى مستوى الثقة بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.3967 لصالح المبحوثين متوسطى مستوى الثقة, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001، كما أن هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، والمبحوثين متوسطى مستوى الثقة بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.6297 لصالح المبحوثين مرتفعى مستوى الثقة, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001، كما أن هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى الثقة بصدق وموضوعية مواقع الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن قضايا الفساد الإدارى فى مصر، والمبحوثين منخفضى مستوى الثقة بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.2330 لصالح المبحوثين مرتفعى مستوى الثقة, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001.

<u>الفرض السادس:</u> توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعا لاختلاف مستويات اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا.

جدول رقم (16)
تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف مستويات الاهتمام لدى المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	75.896	2	37.948	74.844	دالة***
داخل المجموعات	363.536	717	0.507		
المجموع	439.432	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات الاهتمام المختلفة بمتابعة المضامين

المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، وذلك علي مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة ف 74.844 وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.001، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعا لاختلاف مستويات اهتمام المبحوثين بمتابعة قضايا الفساد.

جدول (17)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى

المجموعات	مرتفع	متوسط	منخفض	المتوسط
مرتفع	-			2.05
متوسط	***0.6662	-		1.38
منخفض	***0.5142	0.1520	-	1.54

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى يزداد بزيادة مستوى اهتمام المبحوثين بمتابعة تلك المضامين، حيث اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى الاهتمام بمتابعة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين منخفضى مستوى الاهتمام بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.5142 لصالح المبحوثين مرتفعى مستوى الاهتمام, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001، كما ظهر أن هناك اختلافًا بين المبحوثين مرتفعى مستوى الاهتمام بمتابعة المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، والمبحوثين متوسطى مستوى الاهتمام بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.6662 لصالح المبحوثين مرتفعى مستوى الاهتمام, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001.

الفرض السابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموجرافية.

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر.

جدول (18)

اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر وفقا للنوع

المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ذكور	376	1.713	0.805	1.006	718	غير دالة
إناث	344	1.654	0.756			

تشير نتائج اختبار "ت" فى الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة "ت" 1.006 وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، وبالتالى فقد يثبت صحة هذا الفرض . والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات مبحوثى الريف ومتوسطات درجات مبحوثى الحضر على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر.

جدول (19)

اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر وفقا للإقامة

المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ريف	295	1.702	0.816	0.485	718	غير دالة
حضر	425	1.673	0.758			

تشير نتائج اختبار "ت" فى الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوثى الريف ومتوسطات درجات مبحوثى الحضر على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة "ت" 0.485 وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، وبالتالى فقد يثبت صحة هذا الفرض . والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات مبحوثى الريف ومتوسطات درجات مبحوثى الحضر على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.

جـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد تبعاً لاختلاف مستوى التعليم.

جدول رقم (20)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف مستويات التعليم لدى المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	0.756	2	0.378	0.618	غير دالة
داخل المجموعات	438.676	717	0.612		
المجمـوع	439.432	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات التعليم المختلفة، وذلك علي مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة ف 0.618 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد تبعاً لاختلاف مستوى التعليم.

د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد تبعاً لاختلاف السن.

جدول رقم (21)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف السن لدى المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	5.627	2	2.814	4.651	دالة**
داخل المجموعات	433.805	717	0.605		
المجمـوع	439.432	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الفئات العمرية المختلفة، وذلك علي مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة ف 4.651 وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.01، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد تبعاً لاختلاف السن.

جدول (22)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى

المجموعات	أقل من 30	من 30 إلى 45	من 45 فأكثر	المتوسط
أقل من 30	-			1.54
من 30 إلى 45	**0.2246	-		1.76
من 45 فأكثر	*0.1623	0.0623	-	1.70

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستوى التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية يزداد بزيادة السن، حيث اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين فى الفئة العمرية (أقل من 30 سنة)، والمبحوثين فى الفئة العمرية (من 30 إلى أقل من 45) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.2246 لصالح المبحوثين فى الفئة العمرية (من

30 إلى أقل من 45), وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، كما ظهر أن هناك اختلافًا بين المبحوثين فى الفئة العمرية (أقل من 30 سنة)، والمبحوثين فى الفئة العمرية (من 45 سنة فأكثر) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1623 لصالح المبحوثين فى الفئة العمرية (من 45 سنة فأكثر), وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.

هـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد تبعاً لاختلاف المحافظة.

جدول رقم (23)
تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف المحافظة التى يقطن بها المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	0.2843	2	1.421	2.334	غير دالة
داخل المجموعات	436.589	717	0.609		
المجمـوع	439.432	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون المحافظات المختلفة، وذلك علي مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية، حيث بلغت قيمة ف 2.334 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد تبعاً لاختلاف المحافظة.

<u>الفرض الثامن: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموجرافية.</u>

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة.

جدول (24)
اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في الاتجاه نحو اداء الحكومة وفقا للنوع

المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ذكور	376	2.218	0.413	1.348	718	غير دالة
إناث	344	2.262	0.453			

تشير نتائج اختبار "ت" فى الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة، حيث بلغت قيمة "ت" 1.348 وهى قيمة غير دالة

إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، وبالتالى فقد يثبت صحة هذا الفرض. والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات مبحوثى الريف ومتوسطات درجات مبحوثى الحضر على مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة.

جدول (25)

اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين فى الاتجاه نحو اداء الحكومة وفقا للإقامة

المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ريف	295	2.258	0.438	0.967	718	غير دالة
حضر	425	2.226	0.429			

تشير نتائج اختبار "ت" فى الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوثى الريف ومتوسطات درجات مبحوثى الحضر على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة، حيث بلغت قيمة "ت" 0.967 وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، وبالتالى فقد يثبت صحة هذا الفرض . والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات مبحوثى الريف ومتوسطات درجات مبحوثى الحضر على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة.

جـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف مستوى التعليم.

جدول رقم (26)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف مستويات التعليم لدى المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	0.213	2	0.106	0.567	غير دالة
داخل المجموعات	134.698	717	0.188		
المجمـوع	134.911	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مستويات التعليم المختلفة، وذلك علي مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة، حيث بلغت قيمة ف 0.567 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف مستوى التعليم.

د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف السن.

جدول رقم (27)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف السن لدى المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	1.237	2	0.619	3.318	دالة*
داخل المجموعات	133.674	717	0.186		
المجمـوع	134.911	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الفئات العمرية المختلفة، وذلك علي مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة، حيث بلغت قيمة ف 3.318 وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف السن.

جدول (28)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة الفروق بين المجموعات علي مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة

المجموعات	أقل من 30	من 30 إلى 45	من 45 فأكثر	المتوسط
أقل من 30	-			2.18
من 30 إلى 45	*0.1034	-		2.29
من 45 فأكثر	0.0427	0.0607	-	2.23

ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين أجرى الاختبار البعدي L.S.D بطريقة أقل فرق معنوي، حيث ظهر أن مستوى الاتجاه نحو أداء الحكومة يزداد لدى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة، حيث اتضح أن هناك اختلافًا بين المبحوثين فى الفئة العمرية أقل من 30 سنة، والمبحوثين فى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ 0.1034 لصالح المبحوثين فى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة, وهو فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.

هـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف المحافظة.

جدول رقم (29)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف المحافظة التي يقطن بها المبحوثين

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	0.086	2	0.043	0.230	غير دالة
داخل المجموعات	134.825	717	0.188		
المجمـوع	134.911	719			

تشير بيانات الجدول السابق إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون المحافظات المختلفة، وذلك علي مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة، حيث بلغت قيمة ف 0.230 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مقياس الاتجاه نحو اداء الحكومة تبعاً لاختلاف المحافظة.

النتائج العامة للدراسة:

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة من يستخدمون الإنترنت من الجمهور المصرى بلغت 96% من إجمالى مفردات عينة الدراسة وبلغت نسبة من لا يستخدمون الإنترنت 4%.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة من يتعرضون لمواقع الصحف الإلكترونية 89.81% من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة من الجمهور المصرى.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة من يتصفحون المضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية 92.78% من إجمالى من يتعرضون لمواقع الصحف الإلكترونية من إجمالى مفردات من يستخدمون الإنترنت من إجمالى مفردات عينة الدراسة من الجمهور المصرى.
- أشارت الدراسة إلى أنه كلما زاد تعرض الجمهور للإنترنت تزداد لديهم درجة التعرض لمواقع الصحف الإلكترونية.
- كما أنه كلما زاد تعرض الجمهور لمواقع الصحف الإلكترونية يزداد لديهم مستوى التعرض لقضايا الفساد الإدارى.
- أثبتت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اتجاهات الجمهور نحو أداء الحكومة تبعا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى فى مصر عبر مواقع الصحف الإلكترونية.
- أشارت الدراسة إلى أنه تزداد درجة معرفة الجمهور بقضايا الفساد الإدارى فى مصر كلما زاد مستوى تعرضهم لقضايا الفساد الإدارى عبر مواقع الصحف الإلكترونية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعا لاختلاف مستويات ثقة المبحوثين بصدق وموضوعية الصحف الإلكترونية كمصدر للمعلومات عن الفساد الإدارى.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعا لاختلاف مستويات اهتمام المبحوثين بمتابعة قضايا الفساد.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس مستويات التعرض للمضامين المتعلقة بقضايا الفساد الإدارى تبعاً لاختلاف

المتغيرات الديموجرافية (النوع – الإقامة – مستوى التعليم- المحافظة) بينما توجد فروق بين المبحوثين تبعاً لاختلاف السن.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاتجاه نحو أداء الحكومة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموجرافية (النوع – الإقامة – مستوى التعليم- المحافظة) بينما توجد فروق بين المبحوثين تبعاً لاختلاف السن.

توصيات الدراسة:

- اعتماد مبدأ الشباب هو الحل وليس المشكلة ووضعه في قمة أولويات السياسات الوطنية والإقليمية والتعامل مع قضاياه من زاوية الحقوق ومن منظور الاحتياجات الخاصة والحقيقية لهذه الفئة مع التركيز على النوعية والفاعلية والأخذ في الاعتبار خصوصياته وخصوصيات عصره وتعزيز مشاركته والإنصات إليه والتحاور معه والمحافظة عليه من التهميش والإقصاء والتطرف بكل أنواعه.
- دعوة الحكومة المصرية إلى عمل موقع رسمى باسم قضايا الفساد فى مصر لإتاحة الفرصة للجمهور للإبلاغ عن قضايا الفساد المختلفة ورصدها ونشر التحقيقات حول تلك القضايا أولاً بأول.
- دعوة الجمهور إلى المشاركة فى مواقع الصحف الإلكترونية وفتح المجال أمامهم لإرسال الأخبار حول قضايا الفساد الإدارى عبر هذه المواقع للتعرف على اتجاهاتهم اولا باول ولا نكتفى فقط بالتعليقات على الأخبار.
- عمل منتديات متخصصة مرتبطة بالصحف الإلكترونية المختلفة تحت رعاية الحكومة المصرية تهدف إلى رصد الشكاوى حول قضايا الفساد الإدارى.
- العمل على نشر التشريعات والقوانين الرادعة للفساد الإدارى بالدولة والعقوبات المقررة عليها لتذكير الجمهور من آن لأخر، وذلك للحد من انتشار الظاهرة.

الهوامش والمراجع:

(1) رفعت محمد البدرى: المعالجة الصحفية لقضية البطالة فى الصحافة المصرية فى الفترة من 1991حتى 1993, رسالة ماجستير غير منشورة , **كلية الآداب , جامعة الزقازيق ، 1998 , ص98.**

(2) محمود عبدالفضيل: الفساد الأصغر والفساد الأكبر، القاهرة, الشركة المصرية للنشر العربى والدولى، مجلة الكتب وجهات نظر, **العدد15, أبريل 2000, ص12.**

(3) على عجوة: دراسات فى العلاقات العامة والإعلام ، **القاهرة , عالم الكتب ، 1985، ص163 .**

(4) Brody, Douglas A, Broadcasting in the arab world , Survey of the electronic media in the Middle East**, Lowa state university press, 1999, P.83.**

(5) أحمد سمير حماد: استخدامات الجمهور المصرى للإنترنت، رسالة ماجستير غير منشورة، **كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 2003، ص88.**

(6) مها عبدالمجيد صلاح: استخدامات الجمهور المصرى للصحف اليومية الإلكترونية على شبكة الإنترنت ـ دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، **كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004، ص104.**

(7) Adedeji. O : Role of Government in Bureaucratic Corruption – The Case of the politicization of the civil servise , Quarterly Journal of Administration**, Vol.25, No.2, 1991, PP.208:219.**

(8) زكى حنوش: مظاهر الفساد فى السلوك اليومى للمواطن العربى – الأسباب والعلاج ، ج1، المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد ، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2003 ، ص6.**

(9) نواف سالم كنعان: الفساد الإداري المالى– أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، **جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد33، 2008، ص ص83:145.**

(10) هشام احمد حلمى محمود : مكافحة الفساد فى القطاع الخاص فى ظل أحكام القانون الجنائى الدولى والوطنى، رسالة ماجستير غير منشورة ، **كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2009، ص5.**

(11) عماد الدين إسماعيل: ظاهرة الفساد الإدارى فى الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة – دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003، ص23.**

(12) ياسر خالد بركات: الفساد الإدارى .. مفهومه ومظاهره وأسبابه – تجربة العرق فى الفساد نموذجاً ، مقال متاح على الإنترنت، مجلة النبأ، العدد 80، ك2، 2006، WWW.Annabaa.org نقلاً من وجدى حلمى عيد عبدالظاهر: معالجة الدراما العربية التى يعرضها التليفزيون المصرى لقضايا الفساد فى المجمع وعلاقتها بإدراك الجمهور واتجاهاته نحوها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة, **2009، ص101.**

(13) السيد على شتا: الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل ، **ط1، الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، 1999 ، ص ص43،44.**

(14) أحمد رشيد: الفساد الإدارى – الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، **القاهرة ، دار الشعب للطباعة ، 1976، ص32.**

(15) **Telman. R : Emergence of Black Market Bureaucracy, administration development of corruption in New States ,** Public Administration Review**, Sep , 1968.**

(16) **صلاح الدين فهمى محمود:** الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، **الرياض، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب للنشر والتوزيع ، 1993، ص48.**

(17) **نواف سالم كنعان: الفساد الإداري المالى – أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته** ، مرجع سابق ، **ص85.**

(18) **عبدالرحمن تيشورى:** الفساد الإدارى .. صور وتجليات .. أسباب وحلول ، **منتدى الحوار المتمدن ، العدد1454 ، السابع من فبراير ، 2006.**

(19) **حنان محمد حسن سالم :التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصري فى الفترة من 1980 وحتى 1998،** رسالة دكتوراة غير منشورة، **كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2000.**

(20) **صلاح مناور الحجيلي: بعض العوامل المؤثرة في الفساد الإدارى بالجمارك دراسة مسحية،** رسالة ماجستير غير منشورة ، **الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001.**

(21) **دعاء محمد أبو النور:التحولات الإجتماعية وظاهرة الفساد فى المجتمع المصري، دراسة اجتماعية على ابعاد الظاهرة وتناولها الإعلامى** ، رسالة دكتوراة غير منشورة، **كلية الآداب، جامعة طنطا، 2003.**

(22) **David Asonya Ihenacho:** Nigeria corruption**,the press and the government, Nigeria world columnist, 26 October,2003.**

(23) **رباب رأفت الجمال: دور الصحف المستقلة فى تشكيل اتجاهات الشباب الجامعى نحو قضايا الفساد –دراسة ميدانية** –المؤتمر العلمى السنوى السابع، **اخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2003.**

(24) **سليمان بن محمد الجريش :اساءة استعمال السلطة فى الوظيفة العامة وتطبيقاتها فى المملكة العربية السعودية،** رسالة ماجستير غير منشورة ، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.**

(25) **عبد الله زلطة : معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام لعام2002"** مجلة البحوث الإعلامية، **جامعة الأزهر، العدد 19 يناير 2003، ص ص369:433.**

(26) **عيسى عبدالباقى: معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد – دراسة تحليلية ميدانية ,** رسالة ماجستير غير منشورة **, كلية الآداب بقنا , جامعة جنوب الوادى , 2004.**

(27) **خالد بن عبدالرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ : الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مواجهته من وجهة نظر المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية "نحو بناء نموذج لمكافحته"،** رسالة دكتوراة غير منشورة ، **الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.**

(28) **عادل جبر هاشم الجوفي: الفساد الإداري و تطبيقاته في العراق- دراسة مقارنة،** رسالة ماجستير غير منشورة، **كلية القانون، جامعة بغداد ، 2008.**

(29) **عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل غصاب: منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري" دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية،** رسالة ماجستير غير منشورة،**الرياض، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.**

(30) **عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل غصاب: منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري" دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة،**الرياض، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.**

(31) **علي جواد صالح : اللامعيارية والفساد الإداري دراسة ميدانية في المؤسسات الإصلاحية في مدينة بغداد**، رسالة ماجستير غير منشورة، **كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010 .**

(32) **فارس بن علوش بن بادى السبيعى: دور الشفافية والمسألة فى الحد من الفساد الإدارى فى القطاعات الحكومية**، رسالة دكتوراة غير منشورة ، **الرياض، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011.**

(33) **فهد بن محمد الغنام: مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشوري في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، **الرياض، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.**

(34) **هشام رشدي خيرالله: معالجة الصحافة الإلكترونية لقضايا الفساد في المجتمع المصري وتأثيرها على المشاركة السياسية للشباب الجامعي "دراسة ميدانية تحليلية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، **كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 2013.**

(35) **محمد رضا حبيب: معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد في مصر دراسة للمضمون والقائم بالاتصال والجمهور**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، **كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013.**

(36) **أسامة محمد عبد الرحمن حسانين: دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي بالمعلومات حول قضايا الفساد المصري**، رسالة دكتوراة غير منشورة ، **معهد الدراسات العليا للأمومة والطفولة، جامعة عين شمس، 2014.**

(37) **السيد محمد خيري:** الإحصاء النفسي والتربوي ، **الرياض ، مطبعة جامعة الرياض ، 1975، ص43 .**

(38) **فؤاد أبو حطب ، سيد عثمان :** التقويم النفسي ، **القاهرة ، الأنجلو المصرية ، 1973 ، ص770 .**

(39) **السيد محمد خيري :** الإحصاء النفسي والتربوي، **الرياض، مطبعة جامعة الرياض، 1975، ص41.**